الصراع الاقتصادي الدولي على العراق شركة النفط التركية إنموذجاً

د. وسن سعيد

جامعة بغداد/كلية الآداب/قسم التاريخ

الملخص :

ما من شك ان النفط منذ اكتشافه وهو يتصدرأولويات الدول في حراكها السياسي وصراعاتها من أجل بسط النفوذ والهيمنة بل تحولت علاقة النفط بالقوة الى علاقة جدلية ذات طابع انعكاسي، فلكي تمتلك القوة عليك أن تسيطر على منابع النفط ولكي تسيطر على منابع النفط فأنك بحاجة الى المزيد من القوة. فالاستعمار النفطي في العراق هو الصفة الرئيسية لشكل السيطرة الاستعمارية ، لإن العراق شكل مركز ثقل بالنسبة للمصالح النفطية الاستعمارية العالمية وكان سبب من أسباب الحرب العالمية الأولى ومحور الصراع الدولي بعد إنتهاءها بإعتباره أحد الغنائم الرئيسية. وقد اقتسم المنتصرون في الحرب العالمية الاولى غنائم الحرب ووقع العراق ضمن حصة بريطانيا ، غير ان نفط العراق تم تدويله في شركة النفط التركية التي أصبحت قوة سياسية واقتصادية لا يستهان بها لأنها تضع يدها على احدى اضخم الثروات النفطية في المنطقة.

لعب النفط دوراً مهماً في ترسيم الحدود بين العراق وتركيا.إذ مثل أهم العوامل الحاسمة في سير تطورات قضية الموصل التي كانت للعراق مسألة حياة أو موت ومصير شعب ، أما بالنسبة لفرنسا وبريطانيا وتركيا والولايات المتحدة فكانت قضية مصالح نفطية. وعلى الرغم من عدم ظهور الولايات المتحدة ضمن مجموعة الجهات التي أسست شركة النفط التركية ولا حتى في مراحل صراع تلك الجهات مع الدولة العثمانية اولاً . وبعدها مع الحكومة العراقية ثانياً ، إلا انها إعترضت على روح الامتياز وشككت في اعتبار بريطانيا امتياز شركة النفط التركية مشروعاً بينما هو بخلاف ذلك ، وطالبت بعرض الأمر على لجنة خاصة للتحكيم في الموضوع ، ثم تأرجح موقفها من أحقية تركيا في الموصل ، وضغطها على تطبيق سياسة الباب المفتوح مما أربك وضع الدول المساهمة بالشركة والنزول أخيراً لرغباتها بالانضمام اليهم . ومثلما كانت سياسة الباب المفتوح سبباً من أبرز أسباب دخول الولايات المتحدة في الصراع الاقتصادي على نفط العراق ، فقد كانت تلك السياسة سبباً

رئيسياً في سعي الدول المنافسة لها وعلى رأسها بريطانيا في غلق الباب المفتوح في إتفاقية الخط الاحمر .

لم ينته الصراع الدولي الاقتصادي في العراق بتقاسم الحصص في نفط العراق ، بل إستمر ليشمل أختلافاتهم حول انابيب النفط المراد مدها إلى سواحل البحر المتوسط ليؤمنوا مصالحهم الاقتصادية في المنطقة، ثم إمتد الصراع ليشمل نزاعهم حول القطع التي سيستخرج منها النفط العراقي بعد ان تبين لهم ان العراق يقف على منجم من البترول .

التمهيد

الجذور التأريخية للصراع الدولي على نفط العراق

على مدى سنوات موغلة في القدم عرف العراقيون النفط وقاموا بإستخدامه ، لكن هذا الاستخدام لم يخرج عن سد الحاجات البسيطة . وخلال الرحلات الاستكشافية والاستطلاعية التي قام بها الاوربيون في بلدان الشرق الاوسط تنبه هؤلاء الى وجود النفط في مناطق عديدة من العراق . وأخذوا يصفون المنابع النفطية في كركوك ، تحت تأثير الدهشة والعجب . فقد وصف الرحالة الانكليزي جيمس بكنغهام منطقة بابا كركر ، بـ"أرض ينبعث اللهب من باطنها " [1] .

جاءت اول المحاولات الاجنبية الرامية لإكتشاف النفط في العراق على إيدي المهندسين الالمان. ففي عام 1846م استطاع المهندس الجيولوجي الالماني (دودباخ) العثور على منبع النفط في القيارة [2] . وعندما توحدت المانيا في عام 1871 أخذت تبحث عن موطئ قدم للنفوذ وعن مجال حيوي للاستثمار، فاستغلت انعدام ثقة الدولة العثمانية بالانكليز والفرنسيين ، اللذان جهدا في إقتطاع الغنائم والامتيازات منها ، لذا سارعت الدولة العثمانية الى إستثمار الرأسمال الألماني ووطدت علاقاتها السياسية والاقتصادية معها .وفي العام نفسه أرسلت بعثة من خبراءها الى العراق للبحث عن البترول. وقدمت تقريراً متفائلاً جداً عن وجود النفط في العراق [3] .فحاول مدحت باشا والي بغداد استغلال وجود الخبراء الالمان في انشاء وتحسين منابع النفط الخام الذي كان يسيل على شكل قير سائل فوق الارض في منطقة مندلي وكذلك وانشاء مصفاة تكرير النفط في مدينة بعقوبة في سنة 1872. وبهذا كان مدحت باشا اول مسؤول رسمي يفكر جدياً باستثمار النفط العراقي وقد جلب الادوات الخاصة لهذا المشروع من المانيا ، غير ان جهوده هذه ما لبثت أن توقفت بعد تنحيته عن الولاية عام 1872. بعد ذلك تلفت تلك الأدوات نتيجة الاهمال [4] .

كانت السلطة في اسطنبول بدورها تريد أن تستأثر بهذا الكنز إذ لم تكن أطماع الدول الاوربية بنفط العراق خافية عليها ، لذلك اصدر السلطان عبد الحميد الثاني [5] ، فرماناً في عام 1899 يقضي بالحاق الأراضي النفطية في ولاية الموصل بادارة الأملاك السنية الخاصة

بالسلطان[6]، معللاً ذلك بـ(حماية حقول النفط من أطماع الاستثمارات الأجنبية وابقائها في خدمة مصالح الدولة العثمانية) وكانت الخطوة التالية بعد هذا الفرمان هي استقدام كالوست كولبنكيان [7] ، من قبل السلطان عبد الحميد الثاني لوضع الخطط والدراسات عن المناطق الغنية بالنفط في العراق وتفصيل الجدوى الاقتصادية لاستخراجه منها . وبناءً على التقارير والدراسات التي أعدها كولبنكيان صدر فرمان السلطان عبد الحميد الثاني في العام نفسه الذي يقضي بحصر حقوق البحث والتنقيب عن النفط بالخاصة السلطانية[8].

غير ان المانيا تمكنت من إختراق التحصينات القانونية التي وضعها السلطان حول حقول النفط بطريقة ذكية ، حينما بدأ الاهتمام الجدي لربط الولايات العربية بأسطنبول وأوربا في أواخر القرن التاسع عشر، فوجدت ألمانيا ان الفرصة أصبحت مهيئة لها في منطقة الشرق ، فتقدمت بعرض مشروع خط بغداد – برلين [9] .

من جانب آخر ، إعتقد البريطانيون ان الجهود الاستعمارية التي بذلوها منذ أيام الاستكشافات الجغرافية قد تذهب سدى إذ ما فتحت سكة حديد تسير بطريق من برلين الى القسطنطينية ثم الى بغداد فالبصرة حتى الخليج العربي والهند " قلب بريطانيا ومركز أعصابها"[10]. عندها زاد إهتمامهم في العراق ودفع الحكومة البريطانية للإتفاق مع حاكم الكويت (مبارك الصباح) على توقيع معاهدة الحماية سنة 1899 وكان ابرز بنودها أن لا يمنح حاكم الكويت أو يؤجر أو يتنازل عن أي جزء من أراضيه لحكومة غير البريطانية . وكان هدفها بذلك هو عدم تمكين الالمان من الوصول بالخط الحديدي الى الخليج [11].

في ذات الوقت أخذت تظهر محاولات قام بها الخبراء الفرنسيون في أواخر القرن التاسع عشر لتحسين إنتاج النفط وزيادته في مناطق القيارة وطوز خورماتو وبابا كركر[12] ، لكن يبدو ان الالمان كانوا الأوفر حظاً ، ففي 5/آذار/1903 حصلوا على إمتياز مد سكة حديد بغداد ، يمتد الخط من قونية في آسيا الصغرى (تركيا حالياً) الى بغداد ويمد منه فرع الى الخليج العربي عند نقطة تحدد بعد ذلك [13]. كما حصلوا في العام نفسه على إمتياز التنقيب عن النفط العراقي في الآبار الواقعة على مدى 20كم على جانبي السكة [14] . وفي ضوء هذا الامتياز وقعت المانيا عقداً مع ادارة الأملاك السنية الخاصة عام 1904، يفوضها حق التنقيب في حقول ولايتي الموصل وبغداد لمدة سنة واحدة . الامر الذي أثار حفيظة البريطانيين وأشعرهم بعمق نفوذ النشاط الالماني ، فتدخلت الدبلوماسية البريطانية بمفاوضات وأتفاقيات متتالية مع الالمان ، أستطاعت خلالها ان تجعل خط القسم الجنوبي من سكة الحديد ينتهي في البصرة [15].

على أثر هذا التنافس الأوربي الذي أخذ يستعر في المنطقة . أخذت تزداد أطماع الدولة العثمانية ، إذ دخلت كمنافس في الصراع على النفط العراقي حين أصدرت فرمان 1904 والقاضي

بضم مساحات كبيرة من العراق الى الخزينة الخاصة بالسلطان العثماني[16]. بعد أن ألحقت الاراضي النفطية في ولاية الموصل عام 1899م (كما ذكرنا سابقاً) الى الاملاك السنية الخاصة بالسلطان .

من جانبها شعرت بريطانيا ان مصالحها في خطر فسعت الى الحصول على امتياز من السلطان للتنقيب عن النفط . فكان لابد للعثمانين من ابطال مفعول الامتياز الالماني بسبب عدم البدء بالتنفيذ . فطالبت المانيا باسترجاع مبلغ عشرين الف باون تعويضاً عن المبالغ التي أنفقوها على أعمال التنقيب وحين عجزت الخزينة العثمانية عن دفع المبلغ عد الالمان الامتياز قائماً [17].

المبحث الاول

اولاً: تأسيس شركة النفط التركية

بسيطرة الاتحاديين على الحكم سنة 1908 ، شهدت هذه المرحلة ، تقارباً عثمانياً – بريطانياً ، أسفر عنه تأسيس البنك الوطني التركي عام 1910، وحصل كولبنكيان على منصب في مجلس إدارة البنك الذي تأسس برؤوس أموال إنكليزية كي يتم الحصول على أفضلية في مجال التنافس الاقتصادي والامتيازات ولتمويل مشاريعهم في تركيا [18].

لكن الضرورة كانت تفرض على البريطانيين التعاون مع الجانب الالماني ، لتسهيل مهمة الجانب العثماني في إعطاء إمتياز أولاً ، وللوقوف في وجه التنافس الامريكي الذي بدأ يظهر على أراضي الدولة العثمانية ممثلاً في إمتياز جستر، إذ بات يمثل منافساً خطيراً لمصالحهما ، ثانياً [19] . فعقدت الدولة العثمانية اتفاقية مع المانيا في عام 1914 ، جاء فيها : (يحق لالمانيا ان تدخل القسم التركي ، وبريطانيا في القسم العربي وحدود ولاية الموصل تفصل بينهما ، واعطى لالمانيا الحق في التنقيب عن المعادن واستغلالها ما عدا النفط) [20].

على أثر ذلك ، أزدادت أواصر العلاقة بين البريطانيين والالمان فجرى اتفاقاً بينهما على تأسيس شركة النفط التركية في عام 1914 بإسهم 35% للبنك الاهلي البريطاني، و15% لكولبنكيان ، و25% للبنك الألماني ، و25% لشركة رويال شل الهولندية . إلا أن هذا التقسيم لم يرق لشركة النفط الانكلو . فارسية [21] والتي قدمت إحتجاجاً الى الحكومة البريطانية ، ضمنته جهودها والمبالغ التي أنفقتها في المنطقة . وطالبت بالحصول على أسهم في الشركة ، كبديل للبنك البريطاني وكولبنكيان. وكان لها ما أرادت ، إذ أصبحت الحصص في آذار من العام نفسه بالشكل التالي 50% لشركة النفط الانكلو–فارسية ، و22,5% للبنك الألماني و22,5% لشركة رويال دتش شل و5% لكولبنكيان . وبذلك ضمنت بريطانيا أكثر من نصف أسهم الشركة [22] ، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن شركة رويال دتش شل الهولندية الملكية ، التي كان البريطانيون يمتلكون

40 % من أسهمها – هي الشريك التالي للبريطانيين من حيث الأهمية [23]،أضف الى ذلك أن كولبنكيان، كان حاصلاً على الجنسية البريطانية[24].

ولما توترت العلاقات الدولية واشتد تسابق الدول في الاستعداد للحرب العالمية الاولى ، أعلنت بريطانيا امتلاكها لأكثرية الأسهم في شركة النفط الانكليزية الفارسية وطلبت من الباب العالي أن يوافق مبدئياً على منح شركة النفط التركية امتياز استخراج النفط في وادي الرافدين بين بغداد والموصل . وكانت الشركات الانكليزية حينها تملك 75% من اسهم هذه الشركة[25] .

هنا أختلفت الآراء حول الى أي مدى وصلت الاتفاقات العثمانية مع الشركة لمنحها الامتياز . إذ وردت مجموعة من الآراء منها: ان الدولة العثمانية في 28/حزيران/1914 أبدت موافقتها على منح الامتياز على ان يتم بحث حصة الدولة العثمانية فيما بعد [26] . في حين يرى آخرون ان شركة النفط التركية قد حصلت على وعد من السلطات العثمانية بمنحها "حق التفاوض" من أجل الحصول على الامتياز [27]. وذهب رأي ثالث الى القول : " وافق رئيس الوزراء العثماني سعيد حليم في 28 حزيران على تأجير هذه المنابع ، مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بحق الاشتراك فيها وتعيين شروط مقاولتها العامة ...وفي 22/تموز أبلغت الحكومة العثمانية ممثل الشركة في لندن لزوم الحظور لوضع الشروط العامة للاتفاق ، غير ان الحرب العالمية الاولى حالت دون ذلك" [28].

مما تقدم يبدو ان الاراء اتفقت اغلبها على مضمون واحد هو ان الدولة العثمانية منحت الشركة موافقة شفهية غير رسمية ، على أمل خوض نقاشات من خلال اجتماعات تعقد بين الجانبين وقد ترفض الدولة العثمانية العرض الذي ستقدمه الشركة لها خلال تلك النقاشات لعدم قناعتها بشروط الاتفاق ، لكن بريطانيا جعلت نفسها من خلال تلك الموافقة الشفهية صاحبة الحق الوحيد للتصرف بحقول النفط في وادي الرافدين بين بغداد والموصل فيما بعد .

على العموم لم تمض فترة بضع أسابيع ، حتى كان إعلان نشوب الحرب العالمية الاولى، مما عرض أعمال الامتياز الى التوقف [29] . وكانت بريطانيا متحفزة للسيطرة على العراق ، لذلك منذ اليوم الاول لإندلاع الحرب العالمية الاولى إستحوذت بريطانية على حصة ألمانيا في تلك الشركة لتتصاعد حدة الصراع بين الطرفين [30] . وكانت بريطانيا تضع مبررات لقرارها هذا يكمن في حماية الهند ضد الهجمات الالمانية التركية ولحماية قناة السويس التي وفرت أقصر طريق الى الهند والمحافظة على النفط المكتشف حديثاً على طول الخليج العربي[31]. ولوجود حقول غزيرة للبترول في ولايتي الموصل والبصرة وقرب هذه الحقول من عبادان حيث يوجد هناك أعظم معامل تكرير البترول البريطانية [32].

ولكي تسير الامور كما خطط لها ، أعلنت بريطانيا الحرب على الدولة العثمانية في 5/تشرين الثاني/1914 ، وفي اليوم ذاته هاجمت قواتها العسكرية مدينة الفاو ثم تقدمت شمالاً [33]. وكانت هذه الجيوش البريطانية قد تحركت من الهند متوجهة نحو العراق بقيادة أمير اللواء (ديلامين) وكان برفقته السير برسي كوكس . وتضمنت الأوامر الصادرة إليه (حماية مصافي ومخازن ومجاري النفط) ، فصادرت حصة ألمانيا في شركة النفط التركية وأعلنت تجنس المستر هنري ديتردنك مدير شركة شل الهولندية الملكية بالجنسية البريطانية سنة1915[34] .

ثانياً : دخول الموصل في الصراع الدولي على شركة النفط التركية

مثلت الموصل جزءاً من الاراضي الفرنسية حسب إتفاقية سايكس بيكو عام 1916[35] ، ولكن بريطانيا أعتبرت إتفاقية سايكس بيكو لا فائدة منها بل قيدت سياستها ، في حين حصلت فرنسا على فوائد كثيرة [36] . وكانت بريطانيا تعتقد بوجوب حصولها على الموصل لموقعها الاستراتيجي ولمصالحها في نفط هذه الولاية كي تبقى مضمونة حسب امتياز شركة النفط التركية . لذا شرعت تتفاوض مع فرنسا لضم الموصل إلى منطقة نفوذها [37]. فجرت بينهما مفاوضات في كانون الأول / 1918 إنتهت الى جملة من النقاط ، ما يهمنا منها:- " 1- أن تتخلى فرنسا عن ولاية الموصل. 2- أن تحول حصة المانيا في شركة النفط التركية إلى فرنسا. 3- أن يكون لبريطانيا الحق في أن تمد انابيب النفط من الموصل إلى البحر الأبيض المتوسط في الأراضي التي يكون لفرنسا الانتداب عليها". لكن هذه التسوية لم تلقى قبولاً تاماً من الاوساط الفرنسية فبقيت القضية معلقة حتى تمت التسوية بينهما في اتفاقية (سان ريمو) المنعقدة في 24 نيسان 1920 والتي وقع عليها السر (جون كادمن) عن الحكومة البريطانية والمسيو(بيرثاو) عن الحكومة الفرنسية ، والتي أعطت أمتيازات اوسع لفرنسا في الممتلكات البريطانية في العالم مع بقاء الوضع في العراق على ما إتفقوا عليه في مفاوضات 1918. وهكذا أصبح الفرنسيون لأول مرة منتجين للبترول [38] ، أي أصبحت الحصص في شركة النفط التركية (50% الشركة الانكليزية الفارسية ، 25% شركة رويال د.ج.شل ، 25% فرنسا)[39] .

أما تبعية الموصل الدولية من خلال رسم الحدود التركية العراقية فقد بقيت معلقة الى 24/تموز/ 1923 ، حينما عقدت معاهدة لوزان ونصت المادة الثالثة منها على مايلي: "ستتم تسوية الحدود الفاصلة بين تركيا والعراق بطريقة دولية بين الحكومتين البريطانية والتركية في غضون تسعة أشهر. وإن لم تتوصل الحكومتان إلى إتفاق خلال المدة المعينة، تُحال القضية إلى مجلس عصبة الأمم". فبدأت المفاوضات البريطانية التركية حول الموصل وعقد لهذا الغرض مؤتمر القسطنطينية ، إلا ان الفترة انتهت في 5/حزيران/1924 دون ان تحقق نتائج [40].

في واقع الامر ، كان السبب في فشل المفاوضات لحسم قضية الموصل كان لعدة أسباب دولية تتعلق بالنفط العراقي أبرزها :

1- ان النزاع لم يكن يقتصر على رسم الحدود إنما كان نزاعاً على ولاية الموصل كلها أي على كردستان الجنوبية التي تسمى اليوم بكردستان العراق ، بسبب وجود النفط فيها [41]. 2- أن تركيا كانت تكرس الجهود تارة بتقديم التسهيلات لكل الاطراف إذا كسبت القضية ، وتارة أخرى تغازل الجانب البريطاني للحصول على أسهم في شركة النفط التركية في حالة تسوية مشكلة الموصل لصالح العراق .

3- كانت الولايات المتحدة الامريكية فكانت تربط قضية الموصل بمبدأها " الباب المفتوح " [42].

4- كانت فرنسا ترى أن حسم الموضوع لصالح العراق وبريطانيا كفيل بضمان المصالح النفطية الفرنسية أكثر من حسمه لصالح تركيا ، وقد أرسل وزير الخارجية الفرنسية الى سفير فرنسا في لندن رسالة جاء فيها " إن رد ولاية الموصل الى تركيا يعرض للخطر الحقوق الفرنسية في شركة النفط التركية [43] .

لذا عرضت القضية على مائدة عصبة الامم لعدم توصل الطرفين الى حل نهائي فشكلت لجنة خاصة للنظر في القضية وكانت متكونة من عضوية (بلجيكا صديق لبريطانيا) ، و(هنغاريا صديق لتركيا) و(السويد باعتبارها دولة محايدة) [44].

لقد إستغل المندوب السامي البريطاني في العراق عمل لجنة الحدود الدولية في الفترة من (كانون الثاني- نيسان/1925) للضغط على الحكومة العراقية وإجبارها على التنازل عن حقها في الاسهام في شركة النفط التركية مقابل الاحتفاظ بولاية الموصل[45] . بعد أن إعتبرت (مذكرة 1914 العثمانية) والتي وعدت فيها شركة النفط التركية بمنحها الامتياز ، المستمسك الوحيد الذي إدعته في الضغط على الحكومة العراقية لمنحها إمتياز النفط العراقي[46] . فقرر مجلس الوزراء العراقي برئاسة عبد المحسن السعدون في 13/آذار/1923 عدم الاعتراف بالإمتياز لانه لا يمثل قاعدة شرعية والإيعاز ببدأ مفاوضات مع شركة النفط التركية [47]. ففوضت الحكومة العراقية في 13/آب/ 1923 وزير المالية ساسون حسقيل [48] ،لإتمام المفاوضات مع البريطانيين في لندن [49] .

وقف ساسون موقفاً صلباً من مفاوضات النفط وأصر على مساهمة الحكومة العراقية مع الشركة المستثمرة ودفع عوائد النفط بالشلن الذهب سعراً للنفط المباع بدلاً من العملة الورقية[50]. ويذكر محمد رضا الشبيبي ان ياسين الهاشمي رئيس الوزراء العراقي حينها قد سأل ساسون حسقيل كيف تصر على المساهمة في رأس مال شركة النفط والخزينة خاوية فأجابه . يمكنني رهن تلك الحصة في الاسواق المالية العالمية كلندن أو جنيف والحصول على قرض يربو على قيمتها . أما

بخصوص الدفع على أساس الذهب فقد ناقشه ممثلو الشركة والموظفون الانكليز في وزارة المالية مناقشة شديدة رافضين نظرية قاعدة الذهب بإعتبارها بالية ، إلا انه أصر عليها وأرسل الى أولئك المفاوضين أحدث الكتب الاقتصادية الانكليزية وفيها تأييداً لرأيه . ولم يتزحزح ، فقبلت الشركة برأيه وسجل النص في إتفاقية النفط عن مبدأ الدفع بالذهب بدلاً من العملة الورقية مما أفاد الميزانية العراقية فيما بعد [51].

قدمت شركة النفط التركية الى البلاط الملكي مسودة الامتياز في 28/ كانون الثاني/ 1924 [52] . فعقد مجلس الوزراء العراقي جلسة خاصة في 5 /آذار/1925 درس فيها المراسلات التي تمت بين الحكومتين العراقية والبريطانية حول حق مساهمة العراق في الشركة، وبيانات لجنة الحدود والاسئلة التي وجهها حول شرعية الامتياز والاسراع في منحه [53]. وبعد مناورات سياسية من قبل الطرفين ، وضغط الحكومة البريطانية وتهديدها بسلخ ولاية الموصل من العراق ، فضلاً عن رفض المندوب السامي البريطاني نشر القانون الاساسي العراقي مالم تمنح شركة النفط التركية الامتياز بأسرع وقت . فأدى ذلك الى إنشقاق داخل البيت السياسي العراقي ، فقد وقف الملك فيصل الاول مع ضرورة الإسراع بمنح الامتياز حفاضاً على الموصل [54] ، بينما ظهر تيار وطني معارض في حكومة ياسين الهاشمي (4/آب/1924-25/حزيران/1925) ، إذ إستقال وزير المعارف محمد رضا الشبيبي [55] ووزير العدلية رشيد عالي الكيلاني في 5/آذار/1925 إحتجاجاً على غمط حق العراق في هذا الامتياز [56] ،وإصرارهما على الاحتفاظ بنصيب العراق من حصص رأس المال لمشروع إمتياز الشركة [57]. فأسند منصب وزير العدلية بالوكالة الى مزاحم الباجةجي [58] الذي كان وزيراً للأشغال والمواصلات حينها [59] ، وعين الحاج عبد الحسين الجلبي وزيراً للمعارف بدلاً من الشبيبي اعتباراً من يوم 14/آذار/1925[60]. وإجبرت الحكومة العراقية على منح الامتياز بالشروط التي تريدها شركة إذ أقر الاتفاق بين الكابتن كيلنك (ممثل الشركة) وبين الحكومة العراقية على سريان الامتياز في منطقتي الموصل وبغداد ، مع إستثناء الاراضي المحولة " النفط خانة " [61] ، لمنع التداخل مع أعمال إمتياز شركة النفط الانكلو- فارسية . مع تخلي العراق عن حقه بالاسهام في شركة النفط التركية [62] . وبعد مصادقة الملك على قرار مجلس الوزراء ، وقع مزاحم أمين الباجة جي إتفاقية إمتيازشركة النفط التركية في 14 /آذار/ 1925 بشروط مجحفة جداً[63]. وكان أهم بنودها :-

- منح الشركة حق التنقيب والبحث والاستخراج والتحضير للتجارة والنقل والتوزيع لمدة 75 سنة في نهايتها تؤول ممتلكاتها للعراق دون مقابل . الجدير بالذكر، جاءت تلك الاتفاقية على ضوء توقع خبراء الجيولوجيين في تخمين أحتياطي النفط في منطقة كركوك سوف تنتهي أستخراجها بحلول عام 2000 ، لذا منح الشركة حق الامتياز من 1925 لغاية 2000. اعتقد

لو عرف الجيولوجين أنذاك على وجود ثلاثة مكامن نفطية في حقل كركوك لكانت فترة حق الامتياز أكثر من 75 سنة.

- تدفع شركة النفط التركية للعراق حصة قدرها أربعة شلنات ذهب عن كل طن من البترول الخام لمدة 20 سنة بشرط أن لا تقل عن 400,000 جنيه إسترليني . وذلك بعد الانتهاء من مد خط الانابيب الى البحر المتوسط وبعدها تقدر الحصة على القيمة السائدة في أسواق البترول . ويحق للعراقيين تعيين مدير في مجلس الادارة يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها غيره في المجلس [64] .
- أعفاء الشركة من أية ضرائب .
- تنتقي الشركة (24) قطعة من الاراضي النفطية ، مستطيلة الشكل مساحة كل منها ثمانية أميال مربعة خلال (32) شهر من عقد الاتفاق مع الحكومة العراقية ، وأن تختار الحكومة العراقية خلال أربع سنوات من تاريخ التوقيع على المعاهدة ، 24 قطعة مشابهة مساحة كل منها ثمانية أميال مربعة لعرضها للمزايدة السرية على جميع الشركات الراغبة بإمتيازها بغض النظر عن جنسية هذه الشركات [65] . لكن على الرغم مما نصت عليه احدى مواد الامتياز من أعطاء الحكومة العراقية حق الافضلية للإكتتاب بـ 20% من الاسهم إلا أن هذا البند بقي حبراً على ورق مثلما إلتفت على موضوع إختيار الحكومة العراقية لقطع اراضي نفطية لتتمكن من إستثمارها [66].

في خلال هذه الفترة إقترحت اللجنة الدولية تقسيم ولاية الموصل بين العراق وتركيا ثم احيلت المشكلة من عصبة الامم الى محكمة العدل الدولية حيث أقرت التقسيم طبقاً لخط بروكسل وهو ما سبق للعصبة ان قررته في اجتماعها في بروكسل من27–29/تشرين الاول/1924 والذي تقرر فيه تقسيم الموصل الى قسمين بشكل قريب من خط الحدود الادارية للواء الموصل وهو الفاصل بين تركيا والعراق وقت نظر النزاع [67].

وعلى هذا الاساس دخلت الحكومتان التركية والبريطانية في مفاوضات لعقد معاهدة بريطانية – تركية ، تماشياً مع توصية مجلس عصبة الامم في 5/حزيران/1926، فعقدت المعاهدة في 18/ كانون الثاني / 1926 ونصت على ضم الموصل للعراق مقابل منح تركيا 10% من عائدات النفط لمدة (25)عاماً وأن تتسلم تعويضاً قدره (500) ألف جنيه إسترليني[68].

ومن الملاحظ أن بريطانيا لم تكن لتتمسك بضم الموصل للعراق لولا وجود البترول فيها ، وربما كانت ستتخلى عن ولاية الموصل لتركيا. كما فعلت فرنسا فيما بعد وتخلت عن لواء الاسكندرون لتركيا. وكما تخلت بريطانيا عن فلسطين لليهود .

على أثر تسوية الموصل بين تركيا والعراق وما جاء في قرار مجلس العصبة في 16/كانون الاول/1925 ، بأن يبقى العراق تحت الانتداب لمدة خمسة وعشرين عاماً وأن يكون ذلك بمعاهدة بين بريطانيا والعراق تتقدم بها بريطانيا الى مجلس العصبة تضمن بها الانتداب في هذه المدة ، رأت بريطانيا ان تنتهز هذه الفرصة لتوقيع معاهدة جديدة مع العراق . فتم ذلك في 13/كانون الثاني/1926 وقد حاولت بريطانيا في هذه المعاهدة الجديدة أن تخفف كثيراً من أوجه النقد التي وجهت اليها في معاهدة 1922، كأمكانية انتهائها قبل انقضاء الخمس والعشرين سنة وذلك إذا دخل العراق عصبة الامم المتحدة [69].

ثالثاً: الدور الامريكي في شركة النفط التركية

فكر الامريكيون بالنفط العراقي قبل الحرب العالمية الاولى بسنوات ، وترجع محاولاتهم الأولى إلى سنة 1908 ، حين قدم الأدميرال جستر كولبي J.Colpy موفدا من قبل مجموعة من المستثمرين الأمريكيين ليقود مفاوضات مع المسؤولين العثمانيين في استانبول للحصول على حقوق الأسبقية في نفط الموصل . وفعلاً منح كولبي في 9 / آذار /1910 امتياز البحث عن النفط في مسافة (20) كم على جانبي سكة الحديد المقترحة المارة بكركوك والموصل [70] .

إلا ان التحرك الامريكي الرسمي بإتجاه العراق جاء حين نبهت شركة (ستاندرد أويل أوف نيويورك) وفد الولايات المتحدة في مؤتمر الصلح بباريس في 1/آيار/1919 الى أهمية نفط العراق [71]. تلاها توتر العلاقات بين الحكومتين الامريكية والبريطانية حول استثمار نفط العراق في أوآخر آب من العام نفسه ، حينما ارسلت شركة سوكوني الامريكية اثنين من الجيولوجيين للتنقيب عن النفط في العراق. لكن الحكومة البريطانية رفضت السماح لهما القيام بذلك رغم أن جيولوجياً بريطانيا كان قد قام باستطلاعات مشابِهة لمدة أربعة شهور . فأثار هذا التصرف شكوى وزارة الخارجية الامريكية التي مزجت فيه شكواها المتعلقة بالنفط وبشكوكها الكبيرة حول إختلاف بريطانيا عن وجهة النظر الامريكية للانتداب ، والتي تصر الاخيرة فيه على تطبيق مبادئ (الباب المفتوح) إي تساوي الفرص بين رعايا الدول والتي جرت الموافقة عليها في مؤتمر فرساي[72]. لذا إحتجت الولايات المتحدة لدى بريطانيا مطالبة إياها بفتح الفرص أمام الرأسمال الاميركي للمشاركة في حصص شركة النفط التركية [73] . فأجابت بريطانيا ان المشروعات البريطانية المتعاقدة بتطوير النفط في العراق تستند الى ان شركة النفط الانكليزية الفارسية وكذلك شركة رويال دتش شل الهولندية الملكية مع شركة المانية قد حصلت على موافقة حكومة الدولة العثمانية في عام 1914 للتنقيب في ولايتي الموصل وولاية بغداد العثمانيتين وتم تفويض الشركة الجديدة واسمها شركة النفط التركية والتي اصبح القسم الاكبر من ملكيتها وادارتها بايدي بريطانية[74].

لم تتوقف الولايات المتحدة عند هذا الحد ، ففي 20 /تشرين الثاني / 1920 أرسل وزير الخارجية الامريكية مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية إعترض فيها على روح الامتياز وشكك في اعتبار بريطانيا امتياز شركة النفط التركية مشروعاً بينما هو بخلاف ذلك، وطالب بعرض الأمر على لجنة خاصة للتحكيم في الموضوع [75] . وقد تأخر جواب الحكومة البريطانية على هذا الكتاب إلى 28 /شباط/ 1921. لانها تدرك أن الذي تريده حكومة الولايات المتحدة من كل هذه الاعتراضات والاحتجاجات هو أن تحصل على نصيبها من غنيمة النفط العراقي ، وعلى ذلك فتحت معها باب المفاوضات والمساومات السرية وأوفدت السر جون كادمن في ربيع سنة 1922 ، فنجح في تهدئة العاصفة وتأجيل حسم الموضوع الى حين تأسيس الحكم الوطني في العراق [76].

بعد قيام الحكم الوطني في العراق وأعتباراً من تموز/ 1922 جرت سلسلة من المفاوضات البريطانية الامريكية حول نفط العراق إتحد خلالها رجال صناعة البترول في امريكا للوقوف بوجه المصالح البريطانية والعمل معاً في ميدان نفط العراق ، وهم : (شركة بترول المكسيك، بترول تكساس، الخليج للتكرير، بترول ستكلير المتحدة ، ستاندارد أوبل أوف نيويورك، ستاندار أوبل أوف نيوجرسي) [77]. وقد مثلت شركة ستاندرد- نيوجرسي الجانب الامريكي وشركة النفط الانكلو – فارسية عن الجانب البريطاني . قدم البريطانيون فيها عرضاً للمصالح الأمريكية مجمله إعطاء الشركات الأمريكية حصة مقدارها 12% من أسهم شركة النفط التركية. وكان رد الحكومة الأمريكية حول نتائج المباحثات وعلى لسان وزير خارجيتها آنذاك (أنها تصر على التسليم بسياسة الباب المفتوحة، وتكافؤ الفرص أمام الأمريكان في العراق وان الحكومة الأمريكية تصّر على رأيها في عدم شرعية امتياز شركة النفط التركية) [78] . فأخذت بريطانيا بتغيير الانتداب على العراق الذي أقر في مؤتمر سان ريمو في نيسان 1920، الى معاهدة تحالف جرى توقيعها في 10/تشرين الاول/1922 [79].

لكن الامريكيون زاد إصرارهم على إتباع سياسة الباب المفتوح أثناء إنعقاد مؤتمر لوزان عام 1922- 1923 مؤكدين على ضرورة تبني هذه السياسة في تكافئ الفرص التجارية للجميع . وأراد الاتراك بدورهم إستثمار الموقف الامريكي فوعدوا الشركات الامريكية بتقديم إمتيازات واسعة ومغرية للتنقيب عن النفط في الموصل . مما دفع الاوساط السياسية والتجارية الامريكية الى منح الاتراك تأييداً معنوياً في الخفاء فكان ذلك أحد العوامل التي أدت الى تأخير تسوية مشكلة الموصل . فولدت هذه المواقف حملة صحفية واسعة وتبادل كتب شديدة اللهجة للغاية بين واشنطن ولندن [80].

استمر هذا التأزم في العلاقات البريطانية – الامريكية ، بسبب نفط العراق إلى ما بعد صدور قرار العصبة في كانون الأول /1925 بضم الموصل إلى العراق وتوقيع تركيا على معاهدة

تعيين الحدود العراقية التركية في حزيران/1926 وتنازلها عن بعض حقوقها في نفط الموصل مقابل استلامها مبلغ مليونين ونصف مليون دولار، وانتهت في نيسان /1926 بموافقة انكلترا على مساهمة الرأسمال الأمريكي في 25% من اسهم شركة النفط التركية . وعليه أسست المصالح الأمريكية " شركة إنماء موارد الشرق الأدنى " كممثل عن الجانب الأمريكي في الشركة[81]. حينها كان موقف فرنسا ورويال دتش/شل وكولبنكيان حرج جداً فهم لا يرغبون إثارة مشاكل مع بريطانيا ، وفي ذات الوقت لا يريدون أن يضحوا بشيئ من حصتهم لإشراك الامريكين . لذلك تم الاتفاق على إلغاء حصة العراق في الشركة والاستعاضة عنها بمبلغ مقطوع عن كل طن من النفط الخام أو ما يسمى بالعوائد [82].

ثم جرت بعدها تغييرات عديدة على نسب الشركات ، إذ أخذت شركة النفط الفارسية 10% وكولبنكيان 5% من مجموع الأسهم، ووزع الباقي بصورة متساوية بين الفرنسيين، والأميركيين، وشركة رويال دتش شل ، وشركة النفط الانكليزية الفارسية ، فحصل كل فريق 21.25% من المجموع. ولما كانت شركة شل وشركة النفط الانكليزية الفارسية انكليزيتين فقد كان مجموع حصة بريطانيا في شركة النفط التركية 52,50 % من المجموع فضمنت لنفسها بذلك السيطرة على هذه الشركة [83] .

المبحث الثاني

أولاً: شركة النفط التركية تباشر عملها

بدأت شركة النفط التركية أعمالها في مناطق عديدة منها جبال حمرين وطوز خورماتو وبابا كركر وخانوجا والقيارة ، كذلك قامت بالاعمال التكميلية من مد الطرق وخطوط الانابيب ، وبناء دور الاستراحة ومقرات العاملين،وإتمام مستلزمات العمل [84].

باشرت الشركة بإجراء تحرياتها حتى تم العثور على النفط بكميات تجارية كبيرة في حقول كركوك إذ تفجر النفط من حقل بابا كركر بالقرب من كركوك في 14/تشرين الأول/1927 ليعلن عن إمكانية الإنتاج التجاري للنفط في العراق [85] وأخذ النفط يتدفق منه بمعدل(50–100) ألف برميل في اليوم وأغرق مساحات واسعة ، وما لبث ان اتضح بانه اكبر حقل للنفط في العالم . إذ قدر في عام 1927 ان احتياطيه التقديري يصل الى 750 مليون طن[86].

غير ان الشركة لم تباشر بتصدير النفط منه لأسباب عديدة منها: ان الاتفاقية لم تعد تطمئن الشركة لأن المساحة المخصصة لها 192 ميلاً مربعاً لاتكفي لتغطية حقول كركوك الواسعة وحدها أو هناك احتمال كبير بوجود حقول اخرى في كركوك مشابهة في منطقة الامتياز، وأن التنازل عن بقية الأراضي المشمولة بالأمتياز قد يوقع تلك الحقول في أيدي الشركات الاخرى

وبخاصة الامريكية منها، فأخذت الشركة تماطل في اختيار المساحة المخصصة لها وسعت بدعم من بريطانيا لألغاء سياسة الباب المفتوح ونظام القطع[87].

أما موقف الحكومة العراقية من عمل الشركة ، فقد أرسل وزير الداخلية كتاباً الى متصرف لواء كركوك في 27/تشرين الاول/1927 يطلب فيه مساعدة شركة النفط التركية بقدر المستطاع في جميع ماتحتاج اليه من العمال في بابا كركر وضرورة إتخاذ التدابير اللازمة [88].

وقرر مجلس الوزراء تعيين الممثل السياسي للعراق في لندن (مزاحم الامين الباجةجي) مديراً في مجلس مدراء شركة النفط التركية في لندن ، لإهمية وجود عراقي في مجلس مدراء الشركة ، لصيانة حقوق العراق وفقاً للإمتياز [89] . كما قرر الملك ومجموعة من الوزراء بتفقد أعمال شركة النفط التركية ، فجرت التعليمات لمتصرف لواء كركوك لتجهيز الخفراء والحراس لهم [90].

وفي آذار/1928 نقلت الشركة مكتبها الرئيسي من بغداد الى طوزخوماتو التي هي مركز أعمالها البرية منذ عام 1926 ، ألا أن إتساع أعمال الشركة جعل من الأوفق إعادة المكتب الى بغداد [91].

كانت شركة النفط التركية ترسل تقارير شهرية الى الحكومة العراقية وتحديداً الى وزارة المواصلات والاشغال . والوزارة المذكورة ترسل بدورها نسخة من التقرير الى كل من (رئيس الديوان الملكي ، رئيس الوزراء ، المعتمد السامي ، وزارة الداخلية ووزارة المالية) ، تكون موقعة من قبل وزير المواصلات والاشغال شخصياً [92]. وكانت التقارير الشهرية تتضمن (الاعمال الجيولوجية ، الحفر، الموظفون وجنسياتهم ، الانتاجات ، نشاطات الآبار) [93].فعلى سبيل المثال كانت الشركة ترسل تقريراً شهرياً يتضمن جدولاً يبين جنسية الموظفين العاملين لديها فمثلاً لشهر تشرين الثاني/1928 :

الوظيفة	روسي	إيراني	عراقي	هندي	أمريكي	أوربي
إداريون	1	-	-	-	-	8
حفارون	-	-	1	-	47	4[94]

ثانياً: اتفاقية الخط الاحمر وتأثيرها على العراق

كان لاكتشاف آبار النفط الفنية في كركوك عام 1927 الدافع الفعلي لإن تعقد مجموعة الشركات المكونة لشركة النفط التركية اجتماعاً في 1928 بغية الاتفاق نهائياً حول أسس جديدة تحكم المساهمين بالشركة [95] . وفعلاً في 31/تموز/1928 وقعت تلك الشركات عقد إتفاقية الخط الأحمر ، والذي بضوئه تغيرت حصص الامتياز ، فأعطت نسبة 23.75% لشركة النفط البريطانية ، ونفسها لشركة النفط الفرنسية ، ونفسها لشركة رويال دتش شل الهولندية الملكية ، ونفسها لشركة النفط الامريكية (شركة إستثمار الشرق الادنى)، فيما أعطيت نسبة 5% لكولبنكيان

[96] ، كما فرض على الحكومة العراقية أن تدفع 10% من عائداتها التي تحصل عليها من الامتياز كتعويض عن تنازل تركيا عن الموصل [97] .

اول ما اشترطت هذه الاتفاقية هو ان يحكمها القانون الانكليزي ، ثم ان يوزع النفط المستخرج حسب مساهمة كل شركة وبسعر الكلفة للطن الواحد زائداً شلن انكليزي واحد كتسعيرة [98] . وألتزم مساهموا الشركة بالإمتناع عن تسلّم الإمتيازات الفردية ليس فقط في أراضي العراق بل وفي جميع الأراضي التي كانت في السابق ضمن الدولة العثمانية بإستثناء الكويت ومصر والاراضي المحولة (خانقين) ، كما التزموا بتوزيع جميع الإمتيازات النفطية التي يتم الحصول عليها في البلاد العربية فيما بعد بين مساهمي شركة النفط التركية بحصص تعادل أسهمهم في الشركة وألحقت بالإتفاقية خريطة رسمت عليها حدود هذه المنطقة بخط احمر ولذلك عرفت بهذا الاسم [99] .

ولتثبيت أسس هذه الاتفاقية على أرض الواقع ، عقد مجلس إدارة شركة النفط التركية[100] ، اجتماعاً فوق العادة بتاريخ 15 و30/آب/1928في مركز الشركة بلندن ، قرر فيه المصادقة على نظام الشركة الجديد الذي وضع بمقتضى اتفاقية الخط الاحمر وان تكون الشركة محدودة ، وأن تنحصر الأسهم بالشركات المساهمة فلا تعرض على الجمهور . وقد وزعت نسب الحصص بموجب النظام الجديد على الوجه الآتي : لجماعة دارسي 23.25 % ، لشركة النفط الانكليزية السكسونية 23.75% ، لشركة النفط الفرنسية 23.75% ، لشركة استثمار الشرق الأدنى 23.75% ، لشركة التعاون والاستثمار التي يمثلها كولبنكيان ما يقارب 5% [101] .

مما تقدم يبدو ان هذه الاتفاقية كانت ضربة للولايات المتحدة إذ قررت شركة النفط التركية أغلاق سياسة الباب المفتوح في منطقة الشرق الاوسط ، رغم أنَّ سياسةَ البابِ المفتوح أتاحت للأمريكان أن يساهموا في نفط العراق، إلا أنها كانت عديمة الجدوى من الوجهة العملية فيما يتعلق بالسماح لشركات أمريكية أخرى بالعمل في العراق، أو بعدم سيطرة شركة واحدة على نفط العراق. بالمقابل جاءت الاتفاقية لتطمين المصالح البريطانية والفرنسية من أي نوايا أمريكية منفردة ، وأصبحت الاتفاقية رمزاً اقتصادياً بارزاً لمنطقة النفوذ البريطاني في الشرق الاوسط ، وقد ثبت انها ذات فاعلية في ضمان استمرار تفوق بريطانيا في مجال النفط في منطقة الخليج. أضف الى ذلك ، ان الدافع الفعلي لقبول امريكا على شروط الشركات الاوربية في اتفاقية الخط الاحمر هو للكميات المتوقعة للنفط الموجود في كركوك والتي تفرض عليها القبول بغلق الباب المفتوح وتكتفي بالعمل تحت خيمة شركة النفط التركية دون ان تطالب بالمزيد .

مع ذلك لم ينته الصراع الدولي في شركة النفط التركية ، فلم يمض غير اليسير من الوقت حتى نشب الخلاف بين البريطانيين والفرنسيين حول انابيب النفط المراد مدها إلى سواحل البحر

الأبيض المتوسط ، فقد رغبت بريطانيا في أن تمتد هذه الانابيب جنوباً وتقطع حدود العراق إلى حيفا في فلسطين لتمر من الأراضي الخاضعة للنفوذ البريطاني، وكان ذلك لعدة أسباب أهمها الاحتياط في حالة وقوع الحرب بين الدولتين ، وللضغط الصهيوني على بريطانيا كي تبقى بفلسطين لأن الحركة الصهيونية ستتعرض للزوال في حال انتهاء الانتداب . أما فرنسا فأصرت على أن تتبع الانابيب الطريق الذي اتفق عليه مبدئياً في سان ريمو أي أن تمتد غرباً إلى طرابلس مارة بالاراضي السورية، وبذلك يكون المنفذ البحري لها في بلد يخضع للسيطرة الفرنسية . وكان المنتظر أيضاً أن تصحب الانابيب سكة حديد تربط العراق بالبحر المتوسط، فإذا مرت الانابيب بمنطقة النفوذ الفرنسي مرت السكة كذلك، وهو أمر لا يخلو من الفائدة لفرنسا. وقد كان هذا الخلاف سبباً في توقف أعمال الشركة وتجشمها كثيراً من الأضرار والخسائر. وقد تم الاتفاق بعد مفاوضات طويلة على أن يتشعب الخط في (حديثه) (بعد أن يمر بالطريق الذي اختاروه) إلى شعبتين:الأولى تتجه غرباً فتقطع الحدود السورية بالقرب من (البو كمال) وتنتهي بطرابلس على البحر المتوسط ، والثانية تستمر في طريقها نحو الرطبة إلى حدود فلسطين فتمر بأم الجمال وتنتهي بحيفا[102].

اما الأميركيون فلم يرغبوا كثيراً في الاشتراك بشركة النفط التركية بعد أن أصبحت تحت سيطرة الانكليز الذين قرروا أن يكون لهم اكثر من نصف الأسهم فيها ، لاسيما وأن النفط المراد استخراجه موجود في بلاد خاضعة للنفوذ البريطاني. إلا انه لما كان امتياز شركة النفط التركية قد اشترط فيه أن تختار هذه الشركة أربع وعشرون قطعة لاستخراج النفط فيها وأن تعرض الحكومة العراقية الباقي للبيع على الراغبين من غير تعيين، فقد كان أمل الأميركيين أن يتنازل البريطانيين عند عرض هذه القطع للبيع فيستغلوا بما يصلح لهم منها. ولكن الانكليز حرموهم من هذه الفائدة أيضاً بتعديل الامتياز فيما بعد . وقد أحس الأميركيون بنوايا الانكليز في هذا الشأن منذ سنة 1928 لما بلغهم أن الحكومة البريطانية أخذت تشدد الخناق على حكومة العراق لتأجيل عرض القطع الانفة الذكر للبيع، وبلغهم كذلك أن الانكليز قد اتفقوا سراً مع الفرنسيين بان يوحدوا جبهتهم ضد الأميركيين لشراء هذه القطع، إلى أن انتهى الأمر بتعديل المادة المتعلقة بالقطع وتعيين منطقة خاضعة بشركة النفط العراقية ومنح امتياز استخراج النفط في المناطق الأخرى إلى شركة استثمار النفط البريطانية . [103].

من جانب آخر ، أرسل مكتب المعتمد السامي في العراق الى رئيس الوزراء يستفسر عن إمكانية تمديد مدة عمل شركة النفط التركية [104]. فأرسل ديوان مجلس الوزراء بدوره كتاب بتاريخ (4/نيسان/1928 بالرقم 820) الى رئيس الديوان الملكي لمعرفة رأي الملك بإمكانية عرض الموضوع على مجلس الامة . فصدرت موافقة الملك في نيسان/ 1928[105].فبعثت وزارة

المواصلات والاشغال كتاباً الى شركة النفط التركية تعلمها بأن مجلس الوزراء إنعقد في 29/تموز/1928 [106] ، وقرر عدم إمكانية السماح لها عرض التمديد على مجلس الامة لإن شركة إنماء النفط البريطانية قدمت عرضاً بإنشاء قسم كبير من سكة حديد بغداد – حيفا مقابل السماح لها بالمزايدة على أربع وعشرين قطعة من الارض العراقية للتنقيب عن النفط وتحديداً في منطقة شركة النفط التركية وبذلك فيصعب عرض التمديد على مجلس الامة إلا إن تقدم شركة النفط العراقية عرضاً بذلك [107]. فبدأت بذلك مرحلة جديدة من الصراع الاقتصادي الدولي على نفط العراق . توضحت بوادرها بعد ان أخذت بريطانيا إجراءاتها اللازمة لإدخال العراق عصبة الامم فغيرت شركة النفط التركية إسمها في 8/ حزيران/1929 الى شركة النفط العراقية المحدودة (Iraq Petrol Company) إختصاراً (IPC) موقعة من قبل السير جون كادمن مدير الشركة في العراق [108]. بحجة إقتصار نشاط الشركة على المناطق العراقية حصراً ، وان المفاوضات العراقية والبريطانية لعقد معاهدة 1930 مهدت لإستقلال العراق ودخوله العصبة ، قد سهلت تبديل الاسم ، لكن الدافع الاهم كان لتوسيع سيطرتها على جميع المناطق النفطية في العراق [109].

الاستنتاجات

ما من شك ان النفط منذ اكتشافه وهو يتصدرأولويات الدول في حراكها السياسي وصراعاتها من أجل بسط النفوذ والهيمنة بل تحولت علاقة النفط بالقوة الى علاقة جدلية ذات طابع انعكاسي، فلكي تمتلك القوة عليك أن تسيطر على منابع النفط ولكي تسيطر على منابع النفط فأنك بحاجة الى المزيد من القوة. وعلى هذا الاساس خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات يمكن إيجازها بالنقاط الآتية :-

1- الاستعمار النفطي في العراق هو الصفة الرئيسية لشكل السيطرة الاستعمارية ، لإن العراق شكل مركز ثقل بالنسبة للمصالح النفطية الاستعمارية العالمية وكان سبب من أسباب الحرب العالمية الأولى ومحور الصراع الدولي بعد إنتهاءها بإعتباره أحد الغنائم الرئيسية.

2- اقتسم المنتصرون في الحرب العالمية الاولى غنائم الحرب ووقع العراق ضمن حصة بريطانيا ، غير ان نفط العراق تم تدويله في شركة النفط التركية التي أصبحت قوة سياسية واقتصادية لا يستهان بها لأنها تضع يدها على احدى اضخم الثروات النفطية في المنطقة.

3- أشترطت السياسة البريطانية عقد المعاهدة أولاً ثم تأتي بعد ذلك مهمة بناء مؤسسات الدولة العراقية . في حين أن المنطق السياسي يحتم أن يكتسب العراق مقومات الدولة

أولاً ، ثم يعقد المعاهدة ليكتمل شروط تقدمه فتتغير العلاقة الانتدابية الى علاقة تحالفية .

4- لعب النفط دوراً مهماً في ترسيم الحدود بين العراق وتركيا.إذ مثل أهم العوامل الحاسمة في سير تطورات قضية الموصل التي كانت للعراق مسألة حياة أو موت ومصير شعب ، أما بالنسبة لفرنسا وبريطانيا وتركيا والولايات المتحدة فكانت قضية مصالح نفطية .

5- تضاربت الاراء حول من كان صاحب الرأي السديد هل الملك فيصل ومؤيديه أم الحركة الوطنية التي عارضت دفع العراق ثمن الحفاظ على الموصل غالياً وذلك بتنازله عن الاشتراك بالمساهمة في شركة النفط التركية . نلاحظ من خلال مجريات الاحداث التأريخية المتعلقة بهذا الموضوع ان الاثنين كانوا صائبين في قناعتهم وأسبابهم . وان الموصل تستحق هذه التنازلات الاقتصادية وأن دامت عشرات السنين .

6- على الرغم من عدم ظهور الولايات المتحدة ضمن مجموعة الجهات التي أسست شركة النفط التركية ولا حتى في مراحل صراع تلك الجهات مع الدولة العثمانية اولاً . وبعدها مع الحكومة العراقية ثانياً ، إلا انها عرفت من أين تؤكل الكتف حينما إعترضت على روح الامتياز وشككت في اعتبار بريطانيا امتياز شركة النفط التركية مشروعاً بينما هو بخلاف ذلك ، وطالبت بعرض الأمر على لجنة خاصة للتحكيم في الموضوع ، ثم تأرجح موقفها من أحقية تركيا في الموصل ، وضغطها على تطبيق سياسة الباب المفتوح مما أربك وضع الدول المساهمة بالشركة والنزول أخيراً لرغباتها بالانضمام اليهم .

7- مثلما كانت سياسة الباب المفتوح سبباً من أبرز أسباب دخول الولايات المتحدة في الصراع الاقتصادي على نفط العراق ، فقد كانت تلك السياسة سبباً رئيسياً في سعي الدول المنافسة لها وعلى رأسها بريطانيا في غلق الباب المفتوح في إتفاقية الخط الاحمر .

8- لم ينته الصراع الدولي الاقتصادي في العراق بتقاسم الحصص في نفط العراق ، بل إستمر ليشمل أختلافاتهم حول انابيب النفط المراد مدها إلى سواحل البحر المتوسط ليؤمنوا مصالحهم الاقتصادية في المنطقة، ثم إمتد الصراع ليشمل نزاعهم حول القطع

التي سيستخرج منها النفط العراقي بعد ان تبين لهم ان العراق يقف على منجم من البترول .

المصادر

(1) عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي ، الأصول التاريخية لنفط العراق ، ج1 ، (بغداد– 1973) ، ص 66 .

(2) زهير المعروف ، ولاية الموصل الجزء الاكبر من كوردستان الجنوبية تبددت آمالها ، موقع كلكامش للدراسات والبحوث الكوردية (عبر الانترنت) .www.gilgamish.org–

(3) فواز مطر نصيف الدليمي ، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد – 1989 ، ص ص 151–153؛ علي قاسم مهدي ، النفط العراقي وصراع القوى الاستعمارية– القسم الاول ، مؤسسة الحوار المتمدن – العدد: 1828 في 2007/2/16 .

(4) محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، 1989 ، ص 146 ؛ د. بيوار خنسي ، حكومة إقليم كوردستان . الشركات النفطية لا تعرف لغة الرحمة– القسم الأول (عبر الانترنت) www. kurdistanabinxete.org–

(5) ولد سنة 1841 ، وأصبح سلطاناً للدولة العثمانية 1876 ، أدخل إصلاحات عسكرية وإقتصادية وسياسية وقد إقترن إسمه بما يسمى (بالجامعة الاسلامية) . نفي الى سلانيك مدة ثلاث سنوات ثم إنتقل الى اسطنبول وبقي تحت الاقامة الجبرية حتى أواخر أيامه توفي ودفن الى جانب عمه السلطان عبد العزيز . للمزيد ينظر : إبراهيم بك حليم ، تاريخ الدولة العثمانية العلية ،ط1، (بيروت– د.ت) ، ص ص 359–360 .

(6) كانت أرض أسرة السلطان عبد الحميد الثاني واسعة في العراق أي حوالي ثلث أراضي العراق الخصبة ، وقد عملت لها الحكومة إدارة خاصة أطلق عليها إسم (الادارة السنية) .للمزيد ينظر : عبد الله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى سنة 1920 ، ط1 ، (بغداد –1963) ، ص 25 .

(7) يسمى السيد 5% كان يعمل مستشاراً عند الباب العالي . د. عبد الرحمن قاسملو ، كردستان والكرد . دراسة سياسية وأقتصادية ، ترجمة : ثابت منصور والدكتور غانم حمدون ، تحرير وتقديم : حسين فضل الله الجاف ، ط2 ، ص 87 .

(8) اللامي ، المصدر السابق ، ص ص 81–82 .

(9) محمد سهيل طقوش ، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة ، ط2 ، (بيروت – 2008) ، ص524 .

(10) د.عبد الرحمن إدريس صالح ، النفوذ البريطاني في العراق ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار . تصدر عن كلية الآداب / بغداد ، العدد 14 ، 2009 ، ص270 .

(11) للمزيد من التفاصيل د. زكي صالح، مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني ، جامعة الدول العربية / معهد الدراسات العربية – 1966 ، ص ص 87–91 .

(12) د. اسماعيل نوري الربيعي ، الجذور التاريخية لإمتيازات النفط العراقي ، "الحضارية" ، معهد الابحاث والتنمية الحضارية . (عبر الانترنت) www.alhadhariya.net –

(13) د. لؤي بحري ، سكة حديد بغداد ، (بغداد – 1967) .

(14) د. أسامة عبد الرحمن الدوري ، تطور سياسة العراق النفطية 1952– 1963 ، (بغداد– 2003) ، ص11 .

(15) د.عبد الرحمن إدريس صالح ، النفوذ البريطاني في العراق ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار . تصدر عن كلية الآداب / بغداد ، العدد 14 ، 2009 ، ص 257 ؛ حسن عبد راضي،النفط والسياسة في العراق ، مرافئ "موقع خاص بالمجلس العراقي للسلم والتضامن (عبر الانترنت) www.marafea.org -

(16) د. محمد أزهر السماك ، البترول العراقي بين السيطرة الاجنبية والسيادة الوطنية . دراسة تحليلية في موارد الثروة الاقتصادية ، (الموصل– 1980) ، ص 93 .

(17) عبد راضي ، المصدر السابق .

(18) السماك ، المصدر السابق ، ص 39 .

(19) د. عبد الوهاب عزت ، تاريخ النفط في العراق ، مجلة المؤرخون العرب ، العدد 15 السنة 1988 ، ص 31 .

(20) من جانب آخر عقدت فرنسا اتفاقاً مع المانيا على ربط خطوط سكة حديد بين البحر الابيض المتوسط والخليج العربي ماراً بسوريا مع إستثمار النفط على جانبي هذه السكة .ينظر: د. بيوار خنسي ، المصدر السابق .

(21) تعود بداية هذه الشركة حينما حصل الأسترالي وليم فوكس دارسي على امتياز من الشاه للتنقيب عن النفط في جنوب إيران عام 1901. ولان (دارسي) لم يكن قادراً على تامين المال اللازم لعملية الاستخراج تنازل عن امتيازه في عام 1908 لمجموعة من الرأسماليين البريطانيين والهولنديين الذين أسسوا شركة النفط الإنجليزية الفارسية التي كانت الحكومة البريطانية تمتلك معظم أسهمها، وقبيل اندلاع الحرب العالمية الاولى بستة أيام قرَّر البرلمان البريطاني السماح للحكومة البريطانيَّة بزيادةِ استثماراتها في شركة النفط الإنجليزية – الفارسية، وبذلك حصلت على حصة من الأسهم تضمن لها السيطرة على الشركة . ينظر: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ،ج3 ، ط2 ، (صيدا–1957) ؛ جواد البياتي، اتفاقية الخط الأحمر والصراع المحموم على البترول في مطلع القرن الماضي ، جريدة التآخي (عبر الانترنت) - badirkhansindi@yahoo.com

(22) عزت ، المصدر السابق ، ص 31 .

(23) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ،الولايات المتحدة والمشرق العربي ، الناشر سلسلة عالم المعرفة ، الاصدار الكويت– 1978 (عبر الانترنت) http://www.marefa.org/index.php

(24) عزت ، المصدر السابق ، ص 31 .

(25) عبد الفتاح ابراهيم ، قصة النفط العراقي ،إعداد شهاب احمد الحميد ،جريدة الجريدة (عبر الانترنت) http://www.aljaredah.com

(26) السماك ، المصدر السابق ، ص 41.

(27) الدوري ، المصدر السابق ، ص 11.

(28) نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لإمتيازات النفط في العراق 1925–1952 ، (إطروحة دكتوراه) ، كلية الاداب / جامعة بغداد – 1979 ، ص 27.

(29) عزت ، المصدر السابق ، ص 31 .

(30) صالح ، المصدر السابق ، ص 257 .

(31) روبين متشل أوشروود ، الحرب العالمية الاولى وسياسة تقرير المصير ، ترجمة أحمد السورميري ، مراجعة د. فؤاد حمة خورشيد ، ، (بغداد– 2008) ، ص 80 .

(32) د. عبد الامير هادي الحكام ، الحركة الوطنية في العراق 1921 _1933 ، (النجف – 1975) ، ص 19.

(33) د.سليم حسين ياسين ، الاجراءات الامنية البريطانية 1914– 1918 والاجراءات الامنية الامريكية – البريطانية في العراق سنة 2003 . دراسة تأريخة مقارنة ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار . تصدر عن كلية الآداب / بغداد ، العدد ، ص270 .

(34) ابراهيم ، المصدر السابق .

(35) والتي شارك فيها كل من مارك سايكس وزير خارجية بريطانيا وجورج بيكو وزير خارجية فرنسا وسيرجي سازانوف وزير خارجية روسيا القيصرية في العاصمة الروسية (بتروجراد).لكن مالبثت روسيا ان انسحبت

من هذا الاتفاق بعد ثورة اكتوبر. وقد نصت هذه الاتفاقية على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية الى خمسة اجزاء ما يهمنا منها: 1- منطقة تقع تحت السيطرة البريطانية تشمل بغداد والبصرة في العراق مع ميناءي حيفا وعكا في فلسطين. 2- منطقة تقع تحت السيطرة الفرنسية تتضمن أجزاء من المناطق العربية منها ولاية الشام وحلب والموصل . للمزيد ينظر: رفيق حلمي ، مذكرات ،ج1 ، اعداد وتحقيق وتنقيح د. باكيزة رفيق حلمي،دار الحرية للطباعة ،(بغداد-1992)،ص 8.

(36) د.فاروق صالح العمر ، حول السياسة البريطانية في العراق 1914- 1921 . دراسة وثائقية ، (بغداد-1978) ، ص 45 .

(37) شعبان مزيري ، كوردستان عشية ثورة العشرين في المصادر العراقية ،ط1 ، (بغداد-2006) ،ص 101 .

(38) محمد عدنان مراد ، قصة البترول العربي في الخليج والأطماع الدولية وعلاقتها بالحرب الاستعمارية على العراق ، "مجلة الفكر السياسي" فصلية تصدر عن إتحاد الكتاب العرب بدمشق التي تعنى بنشر المواد الفكرية والسياسية والدبلوماسية والوثائق المتصلة بذلك .العدد السابع عشر ، السنة الخامسة ، خريف – شتاء 2002 .

(39) ابراهيم علاوي ، البترول العراقي والتحرر الوطني ، ط1،(بيروت-1967) ، ص ص 49-50 .

(40) رجاء حسين حسني الخطاب ، العراق بين 1921-1927 .دراسة في تطور العلاقات العراقية –البريطانية وأثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي ، ط1 ،(بغداد-1976) ، ص182.

(41) للمزيد ينظر: فيروز حسن الأهمية الجيوستراتيجية لكردستان الجنوبية وتأثيرها على السياسة البريطانية 1914 ،(رسالة ماجستير) ، قسم التاريخ / جامعة السليمانية – 2006 .

(42) د. فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، (بغداد -1977) ، ص ص 310-311 .

(43) د. ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية الفرنسية 1921-1956 ، مركز العراق للدراسات ، ط1 ، (بغداد-2009) ، ص 47 .

(44) مزيري ، المصدر السابق ،ص 184 .

(45) د. نوري عبد الحميد خليل ، بريطانيا وشركة النفط التركية ، مجلة آفاق عربية ، العدد (2) ، تشرين الاول /1980 ، ص 48.

(46) د. سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945- 1958 ، (بغداد – 2009) ، ص 41.

(47) علاوي ، المصدر السابق ، ص 64.

(48) هو ساسون حسقيل بن شلومو بن عزرا ينتمي الى أسرة يهودية بغدادية قديمة عرفت بالثروة والتجارة . ولد في بغداد في 17/آذار/1860 . تلقى دراسته في مدرسة الاليانس ، ثم إنتقل الى اسطنبول حيث نال شهادة الحقوق منها.كان يمتلك شخصية مثقفة وله إلمام بعدد من اللغات (العربية ، الانكليزية، التركية، الفرنسية، الالمانية، الاسبانية) . يعد منظم أول ميزانية مالية في تاريخ العراق، وأول منظم لهيكل الضرائب على الأسس الحديثة. توفي بباريس في صيف 1932 . للمزيد ينظر : ثامر مكي علي ، ساسون حسقيل . حياته ودوره السياسي والاقتصادي في العراق (1860-1932) ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار تصدر عن كلية الآداب / بغداد ، العدد 13 ، 2009 ، ص605.

(49) عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، ط3 ، مطبعة العاني ، (بغداد-1967) ، ص 169 .

(50) للمزيد ينظر : علي ،المصدر السابق ، ص611 .

(51) للمزيد ينظر : المصدر نفسه ، ص612 .

(52) دار الكتب والوثائق ، البلاط الملكي ، كتاب صادر من شركة النفط التركية بغداد 28/كانون الثاني/1924 ، إمتياز النفط 1924–1925 ، تصنيف 311/1665 ، وثيقة 8 ، صفحة 13

(53) خليل ، بريطانيا وشركة النفط التركية ، مصدر سبق ذكره ، ص 48.

(54) هنري فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ج 13 ، ترجمة عبد المسيح جويد، (بغداد– 1939) ، ص 459 ؛ د. سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، مصدر سبق ذكره ، ص 42 .

(55) كان هذا المنصب الوزاري الاول له إذ إستوزر في 2/آب/1924 حين عهد اليه ياسين الهاشمي الوزارة .للمزيد من التفاصيل ينظر:علي عبد شناوة ، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي 1932–1965،(اطروحة دكتوراه) ، جامعة بغداد/كلية الاداب – 1997 .

(56) لطفي جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، ط2 ، (بغداد –1980) ، ص 175

(57) علك عبد شناوة ، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى عام 1932، (رسالة ماجستير) ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، قسم التاريخ – 1992 ، ص 159 .

(58) مزاحم الباجةجي (1890–1982).درس القانون في اسطنبول.تقلد عدة مناصب وزارية . في 1948 شكل وزارته الوحيدة بعد استقالة السيد محمد الصدر . للمزيد ينظر:علاء جاسم محمد الحربي ، رجال العراق الملكي ، ط1 ،دار الحكمة ، (لندن–2004)، ص 151.

(59) وقيل ان مزاحم الباجه جي قدم إستقالته في 18 شباط عام 1925 ، أي قبل التوقيع ، إلا أنه تراجع عنها ، تمشياً مع وجهة نظر ياسين الهاشمي . ينظر: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 1 ، (بغداد– 1988) ، ص ص 287–289 .

(60) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، مصدر سبق ذكره ، ص30.

(61) وهي الاراضي التي تقع بين العراق وايران في قضاء خانقين ، حولت ممتلكاتها الى الدولة العثمانية في عام 1913 نتيجة لقرار لجنة الحدود بين الدولة العثمانية وبلاد فارس ينظر : سعاد رؤوف شير محمد ، التغلغل الامريكي في العراق 1921– 1939،(أطروحة دكتوراه) ، جامعة بغداد / كلية الاداب / قسم التاريخ – 1995 ، ص 116 .

(62) فوستر،المصدر السابق ، ص 459؛ الحسني ،تاريخ الوزارات،ج 1 ، ص 285– 288.

(63) هيثم نعمة رحيم العزاوي ، نفط كركوك وأثره في سياسة الدولة العراقية(1921– 1958) (عبر الانترنت) http//www.mesopot.com

(64) السماك ، المصدر السابق ، ص ص 52–54 .

(65) محمد ،المصدر السابق ، ص 110 .

(66) الدوري ، المصدر السابق ،ص 12 .

(67) للمزيد من التفاصيل ينظر : هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ج1 ، (بغداد– 1989) ، ص ص 270– 275.

(68) آلاء حمزة شناوة الفتلاوي ، السياسة البريطانية تجاه تركيا 1939–1945 ، (أطروحة دكتوراه) جامعة بغداد / كلية الاداب – 2009 ، ص 58.

(69) برج، ، ص345 .

(70) د.ابراهيم خليل العلاف ، موقع العراق في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة ، مركز الدراسات الاقليمية /جامعة الموصل .(عبر الانترنت) www.shatharat.net–

(71) د. أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري ، العلاقات العراقية الامريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية 1939–1945 ، (بغداد– 2006) ، ص 32 .

(72) كما عبر عنه الرئيس الامريكي ولسون في مؤتمر الصلح بفرساي بعد هزيمة المانيا وحلفائها ومنهم الدولة العثمانية. والذي اعلنه بمبادئه الاربعة عشر وقد جاء في المبدء الثاني عشر(توضع املاك المانيا والدولة العثمانية تحت الانتداب الغربي وباشراف عصبة الامم).للمزيد ينظر : مصطفى ،المصدر السابق .

(73) دافيد هـ . فيني ، بترول الصحراء ، ترجمة إسماعيل الناظر ، (بيروت–1960) ، ص ص 48–49 .

(74) شوقي هاشم ، النفط وخارطة العراق ، جريدة "الاتحاد" . يومية سياسية ، (عبر الانترنت) http://www.alitthad.com .

(75) فيني ، المصدر السابق ، ص ص 48–49 .

(76) ابراهيم ،المصدر السابق .

(77) السماك ، المصدر السابق ، ص ص 45–47 .

(78) مهدي ، المصدر السابق .

(79) توني دوبج ، إختراع العراق ، ترجمة عادل العامل ، ط1، (بغداد– 2009) ، ص 53 .

(80) الدوري ، العلاقات العراقية الامريكية ، ص 33.

(81) ابراهيم ،المصدر السابق .

(82) خليل ، التاريخ السياسي لإمتيازات النفط في العراق ، مصدر سبق ذكره ،ص ص 53–55.

(83) ابراهيم ، المصدر السابق .

(84) الربيعي ، المصدر السابق .

(85) د. محمود الحبيب ، إقتصاديات العراق ، (البصرة – 1969) ، ص 203 .

(86) العزاوي ، المصدر السابق .

(87) دار الكتب والوثائق ، وزارة الداخلية – الديوان ، كتاب صادر من وزارة الداخلية الى متصرف لواء كركوك في 27/تشرين الاول / 1927 ، العدد 24215 ، العنوان آبار نفط بابا كركر ، وثيقة 7 ، صفحة 10 .

(88) دار الكتب والوثائق ، وزارة الداخلية – الديوان ، كتاب صادر من وزارة الداخلية الى متصرف لواء كركوك في 27/تشرين الاول / 1927 ، العدد 24215 ، العنوان آبار نفط بابا كركر ، وثيقة 7 ، صفحة 10 .

(89) دار الكتب والوثائق ، البلاط الملكي ، العنوان شركة النفط التركية ، كتاب صادر من ديوان مجلس الوزراء بتاريخ 16/تشرين الاول / 1927 بالرقم 3846 ، رقم التصنيف 311/1682 ، وثيقة 13 ، صفحة 15 .

(90) دار الكتب والوثائق ، كتاب صادر من وزارة المواصلات والاشغال الى وزارة الداخلية في 31/آذار/1927 ، العدد 2046 ، وثيقة 18 ، صفحة 20 .

(91) دار الكتب والوثائق ، البلاط الملكي ، شركة النفط التركية ، التقرير السنوي لشركة النفط التركية 1928 مرفوع من قبل هـ . س . هـ . بول المدير العام في العراق ، تصنيف 311/1686 ، وثيقة 15، صفحة 38 .

(92) دار الكتب والوثائق ، وزارة المواصلات والاشغال بغداد بغداد 21/ تموز/1927،بالرقم 1241، رقم التصنيف 311/1683 ، تقارير شركة النفط التركية ، وثيقة 10 ، صفحة 17.

(93) دار الكتب والوثائق ، كتاب صادر من شركة النفط التركية المحدودة في طوزخوماتو الى وزير المواصلات والاشغال ، رقم الكتاب 3/5265بتاريخ 25/حزيران/1929 ، وثيقة 5 ، صفحة2 .

(94) دار الكتب والوثائق ، كتاب صادر من وزارة المواصلات والاشغال ، في 18/كانون الاول /1928 بالعدد 6624 ، تصنيف 331/1685 ، وثيقة 50 ، صفحة 81 .

(95) البياتي ، المصدر السابق .

(96) الدوري ، العلاقات العراقية الامريكية ، ص 12 .

(97) شارلس عيساوي ومحمد بغانة ، نفط الشرق الأوسط ، ترجمة حسن أحمد السلمان ، (بغداد–1966) ، ص ص 52–53 .

(98) البياتي ، المصدر السابق .

(99) مراحل سقوط النظام السعودي في دائرة النفوذ الامريكي، مركز الحرمين للاعلام الاسلامي . www.alhramain.net

(100) كان مجلس إدارة الشركة قد تالف في سنة 1928 من: السر جون كادمن (مدير شركة النفط الانكليزية الفارسية) والسر جون بوك لويد عن جماعة دارسي. والسر هنري ولهلم اوغست ديتردنك (مدير شركة شل الهولندية الملكية) والمستر اندرو انيو عن شركة النفط الانكليزية السكسونية. والمسيو ارنست ميرسيه والمسيو روبرت كيرول عن شركة النفط الفرنسية. والمستر هاري جورج سيدل والمستر مونتاكوبيس عن شركة استثمار الشرق الأدنى. وكولبنكيان عن شركة التعاون والاستثمار. وجعفر باشا العسكري عن الحكومة العراقية . ينظر : ابراهيم ،المصدر السابق .

(101) المصدر نفسه .

(102) خليل ، التاريخ السياسي لإمتيازات النفط ، مصدر سبق ذكره ،ص 144 ؛ العزاوي ،المصدر السابق .

(103) ابراهيم ، المصدر السابق .

(104) دار الكتب والوثائق ،كتاب صادر من سكرتارية المعتمد السامي في العراق في بغداد في 31/آذار / 1928 بي أو/101 الى رئيس الوزراء العراقي ، رقم التصنيف 1684 /311 ، وثيقة2 ، صفحة 2 .

(105) دار الكتب والوثائق ، كتاب صادر من ديوان مجلس الوزراء الى رئيس الديوان الملكي في 4/نيسان/1928، العدد 820 ، رقم التصنيف 1684 ، وثيقة 3 ، الصفحات 2،3 .

(106) للمزيد ينظر : وقائع الجلسة الخامسة لمجلس الوزراء المنعقد في 29/تموز/1928 ، وثيقة 14، صفحة 30 ، تصنيف 311/1687 .

(107) دار الكتب والوثائق ، كتاب سري ومستعجل صادر من وزارة المواصلات والاشغال الى مجلس الوزراء ، التصنيف 311/1687 ، الوثيقة رقم 12 ، صفحة 26 .

(108) دار الكتب والوثائق ، كتاب صادر من شركة النفط التركية بتاريخ 18/حزيران/1929 بالرقم BO/41/1067 ، بعنوان شركة النفط التركية ، رقم التصنيف 311/1688 ، وثيقة 19 ، ص 20 .

(109) رؤوف ، المصدر السابق ، ص 115 .

Research Summary

There is no doubt that oil since its discovery a Atsdrooloyat countries in the political mobility and conflicts in order to extend their influence and domination, but oil relationship turned by force to a dialectical relationship with nature reflexive, in order to have the power you have to control the oil resources and in order to control the oil resources you need to more force. Colonialism oil in Iraq is the main character of the form of colonial domination, because Iraq is a center of gravity for the global oil colonial interests and the cause of the First World War and the axis of international conflict after its completion as one of the major spoils. The victors were shared in the First World War spoils of war and Iraq signed within Britain's share, however, Iraq's oil has been internationalized in the Turkish oil company, which has become a political and economic force to be reckoned with because she put her hand on one of the largest oil resources in the region.

Oil has played an important role in the demarcation of the border between Iraq and Trkiya.az such as the most critical factors in the course of developments in the case of Mosul, Iraq was a matter of life or death and the fate of the people. As for France,

Britain, Turkey and the United States was the issue of oil interests. Although the United States does not appear within those group that founded the Turkish oil company, not even in the stages of the conflict with the authorities of the Ottoman Empire first. Then with the Iraqi government Second, they objected to the spirit of excellence and questioned in Britain regarded franchise Turkish oil company projects while it is otherwise, and demanded to bring the matter to a special committee to arbitration in the subject, then swung its position on the eligibility of Turkey in Mosul, and the pressure on the application-door policy Open that disrupted the development of the company and contributing countries finally get off their wishes to join them. As open-door policy was the cause of the most prominent reasons for entering the United States in the economic struggle for Iraq's oil, it was a major reason that policy in pursuit of her rival countries, led by Britain in the closure of the open door in the Red Line Agreement.

Not over the international economic conflict in Iraq to share the quota in Iraq's oil, but went on to include their differences on the oil pipeline to be extended to the coast of the Mediterranean Sea to believe their economic interests in the region, then the conflict spread to include their dispute about the pieces that will extract of the Iraqi oil after showing them to Iraq standing on a mine of oil.